**مثال ذلك:** حالة البدو والمجتمعات الزراعية البسيطة يعرف (بالتضامن الآلي) وأما مرحلة العضوية يكون العمل يمارس في المؤسسات الاجتماعية هي مجتمعات معقدة وغير متجانس بين أفراد المجتمع كالمجتمعات الصناعية. وتطور المجتمع "يؤدي الى تطور تقسيم العمل"[1]، يؤدي تباين تقسيم العمل الى تعقيد الاجتماعي، فالتباين في الواجبات والمسؤوليات يسهم في تحقيق التضامن بين الناس وتقسيم العمل هو قوة اجتماعية تخلق التفاعل والتلاحم الاجتماعي بين الناس. تتخذ بذلك علاقات اجتماعية طابعا اخلاقيا.

ينعكس هذا على أن المؤسسات الاجتماعية في العصور الحديثة هي مجموعة المؤسسات الاجتماعية المتباينة تحقق تضامنا عضويا. تضم أفراد في علاقات الاجتماعية يحكمها طابعا أخلاقيا كالتعاون والتضامن والتفاعل والتلاحم.

## المحاضرة الخامسة: المؤسسات الاجتماعية عند ماكس فيبر( Max Weber (1864-1920)

تطرق ماكس فير في علم الاجتماع لمفهوم النسق الاجتماعي، مؤكدا من خلال نظريته على الطابع الذاتي إذ يهتم بالجانب العقلي الذي ينطوي عليه النشاط الانساني. فسر الفعل الاجتماعي مرتكزا على المدرستين الاجتماعية والنفسية. مؤكدا من خلال المدرسة الاجتماعية "المعنى الاجتماعي للفعل"[2] أما المدرسة النفسية يؤكد من خلالها على أن" المعنى النفسي والعقل للفعل الاجتماعي"

[1] مرجع نفسه

[2] علي الحوت، مرجع سابق، ص122

يرى **فيبر** أن الفعل الاجتماعي هو نتيجة للمعنى الذاتي الذي يطبع على سلوكيات الأفراد، قد تكون هذه المعاني ظاهرة مستترة أو واضحة."[3] ويكون سلوك الفرد بناء على الهدف والغرض المراد تحقيقه. يؤكد أن الأفعال الاجتماعية هي أفعال عقلية ولا عقلية.

فالعلاقات الاجتماعية حسب **فيبر** "هي عبارة عن سلوك مجموعة من الفاعلين تحدد معانيها السلوك مع وضع كل فاعل في حسبانه الفاعل الأخر، أين يوجه سلوكه في ضوء هذا الحسبان."[4]

ويعتبر التنظيم الاجتماعي من خلال التوجه السياسي للتنظيم ويعني السلطة واتخاذ القرارات في التنظيم الاجتماعي. إذ يرى أن التنظيم الاجتماعي يستند للسلطة **Authority**، التي تستند على الشرعية أو المشروعية."[1]

ينعكس هذا على المؤسسة الاجتماعية هي الأخرى تستند على الشرعية أو المشروعية في وجود مصادر شرعية للسلطة التي تطرق لها فيبر. أين حدد الفرق بين السلطة والتسلط.(وهذا المفهومين سنتطرق لهما في المحور الأخير المفاهيم).

لم يتطرق فيبر الى دراسة المؤسسة الاجتماعية بقدر ما تطرق لدراسة التنظيم الاجتماعي وهو "تقنين الفعل الاجتماعي في شكل مؤسسات يأخذ معناه من السيّاق التنظيم الاجتماعي العام والتي تستوجب وجود السلطة التي تستند على الشرعية"[2].

**–فالتنظيم الاجتماعي يتضمن السلطة أين ميز فيبر ب(3 أنواع من الشرعية) التي تستند إليها السلطة وهي:**

---

[3] مرجع نفسه

[4] مرجع سابق ذكره، ص123

[1] مرجع نفسه

[2] مرجع نفسه

**أ–السلطة الروحية الكارزماتية:** "تقوم في وجود شخص يتم بصفات نادرة تجعل الأخرين يطيعونه ويتبعونه عن رضى وطيب خاطر"[3] حسب **فيبر**، تظهر هنا مشروعية السلطة الروحية في الصلة الروحية التي تستوجب الطاعة المطلقة لا يقبل الرفض أو التمرد، مما يجعل القائد بهذا التنظيم يتميز بسمات منها وجود القائد الروحي كالشيخ والمركزية في التنظيمات الروحية التي تتصف بمركزية عالية، وتظهر كذلك في حلقات فرعية بالتنظيم تساعد في تحقيق أهداف الشيخ (القائد الروحي) كالزوايا. وهنا يظهر في الايمان المطلق للقائد الروحي"[4]

فالمؤسسات الاجتماعية في المجتمعات التي تتعامل بالتنظيمات الروحية أين تستند على السلطة الصلة الروحية التي تستوجب الطاعة العمياء للأتباع للأوامر القائد.

تظهر في سمات القائد سيد القبيلة أو الشيخ الذي تكون له المركزية في إصدار الأوامر والاستجابة المطلقة لأفراد التنظيم الاجتماعي الذي ينتمي إليه تشكل بذلك تنظيم اجتماعي يعتمد على الخصائص التي يتميز بها القائد من فات ملهمة تربطه بالاتباع في شكل من الطاعة لأوامره يتميز نشاطها بالمركزية و اللامركزية من خلال جعلها حلقة وصل بين أفراد المجتمع.

**مثال:** تظهر هذه في المؤسسات الاجتماعية التي تجد المسؤول أكثر شخص يحتكم على المعلومة (القائد بمؤسسة عسكرية، شيخ القبيلة أو الزاوية..) وهي مؤسسات اجتماعية رغم التنظيمات الحديثة تعتمد على سلطة القانونية الا ان هذا النوع من المؤسسات مازال قائم من خلال طبيعة السلة الكارزمية موجودة في ظل النظم الحديثة.

**ب–السلطة التقليدية:** وهي سلطة تقوم على قدسية التقاليد والأعراف والايمان بخلو الماضي ولكل جماعة ارتباط بالماضي أي لها سلطة تقليدية. يفسر فيبر هذا أنه دائما هناك مركب من

---

[3] علي الحوت، مرجع سابق، ص125

[4] نفس المرجع، ص ص125-126

التقاليد يشكل نوعا من السلطة. وتعتبر كل أشكال السلطة أو السيطرة مزيج وتداخل بين القيادة الروحية والقيادة التقليدية.

تتميز السلطة التقليدية بسمات للقائد هي العشوائية، بالتالي تكون إدارة التنظيم التقليدي مستند على قدسية التقاليد والعادات وهي غير مكتوبة كما تضفى عليها نوع من الفوضى في اتخاذ القرارات التي تكون أنية الاستجابة فيها، التي على أساسها يتصرف الفاعلون بالتنظيم. واللامركزية أي يعتمد القائد على حلقات ادارية لامركزية لتوصل بأتباعه والاشراف عليهم. كما تتميز بالمسؤولية الجماعية، أي ضمان ولاء أفراد الجماعة بدورها هي مسؤولة عن أعضائها.

هذا يضع التنظيم الاجتماعي في ظل السلطة التقليدية بعدم استقراره اداريا لغياب التشريعات والقوانين المكتوبة يجعل الادارة تعتمد على التقاليد والعرف غير المكتوب يصعب تفسيره وللقائد واسع السلطة والصلاحيات، أين تتداخل الذاتية في تفسير الأمور. كما تتصادم حقوق الاتباع مع التنظيم التقليدي في وجود التغيرات الاجتماعية أصحاب السلطة ورؤساء القبائل والعشائر أمام موجات التغيرات الاجتماعية ونفوذ أصحابها ومؤسسي الدولة الحديثة.

**فالمؤسسات الاجتماعية** في المجتمعات والتنظيمات التقليدية تكون نابعة من نشاط إنساني يتم في المجتمعات التقليدية، أين يقوم الفاعلين الاجتماعيين بالنشاط لتحقيق هدف معين. مستندين على السلطة التقليدية، التي تستمد شرعيتها من مصدر العادات والتقاليد التي أسسها أفراد المجتمع تتميز بالعشوائية وغير مكتوبة قد تستغل الذاتية حيزا في تفسير الاشكالات بالإضافة الى حدوث مسؤولية جماعية، مما يجعل الأفراد يعيشون في عدم الاستقرار الإداري.

ج-**السلطة القانونية:** يرى فيبر أن هذا النوع من السلطة يقوم على القانون إذ يفترض أن السلطة القانونية تقوم على شرعية عقلانية، خلاف للسلطتين الروحية والتقليدية، "أن الطاعة

والاذعان ليست لشخص بعينه، وإنما لمجموعة من المعايير والقواعد الموضوعية التي يظهر في شكل قوانين عامة تنظم الفعل الاجتماعية أو تنظيم وتوجه السلوك نحو أهداف واضحة ومحددة."[1].

فسر هذا **فيبر** بالتنظيم القانوني أو الادارة القانونية سميت بالبيروقراطية بمعنى سلطة المكتب المؤسس على قواعد القوانين. والتي تتسم بمجموعة من الخصائص للإدارة القانونية التي تعترف بالمساوات بين الفاعلين في التنظيم والموضوعية في اختيار التوظيف وليس على الوراثة أو الأقارب تتميز كذلك بالعدالة في المعاملات. جاءت هذه الأخيرة من مظاهر الدولة والتنظيمات الحديثة.

يرى **فيبر** أن المجتمع الانساني عرف أشكالا من التنظيم منها التنظيم الروحي والتقليدي فالقانوني (البيروقراطي)، أين عرف على إثرها أشكالا من السلطة مثل (الأسرة، العائلة) التي تشكل تنظيما اجتماعيا يقوم رئيسها بمهمة الدور القيادي لتنظيمها الاجتماعي والأسري بنفس الوقت. كما شهد المجتمع الانساني سلطة الفرد ولامركزية السلطة كتنظيم تقليدي اقطاعي، وتنظيم الكنيسة القيادة الروحية.

لكن كل هذا تغير بظهور السلطة القانونية أي الدول القانونية، ما يتبعها من تنظيم اجتماعي يتجسد شكله في تنظيم الدولة الحديثة. وما يتبعها من هيئات وتنظيمات، التي أدت الى انهيار باقي السلطات.

تجسد من خلال ذلك المساوات بين الأشخاص في الحقوق والواجبات في المفهوم القانوني، يظهر في ضعف سلطة العائلة والكنيسة، ورجال الاقطاع. أدى لظهور وميلاد طبقة اجتماعية جديدة على أنقاض طبقة اجتماعية تقليدية.

---

[1] علي الحوت، مرجع سابق، ص128

حيث تقوم الدولة الحديثة بما يعرف بالتنظيمات الحديثة أو التي تحتاج لتنظيم إداري يعرف بالبيروقراطية (سلطة المكتب). أن الدولة كجهاز اداري بيروقراطي صفاته هي "بناء إداري وقانوني خاضع للتطور عن طريق التشريع القانوني. وجهاز إداري يقوم بأعمال رسمية طبقا للتشريع. وجوب السلطة على كل من يحمل الجنسية. مع الشرعية في استعمال القوة في نطاق أراضيها.

تقوم الدولة الحديثة على تنظيم إداري يستند على سلطة قانونية تختلف عن سلطتي (الروحي وتقليدي) هو النموذج البيروقراطي. يتصف أنه يقوم الممارسات التنظيم البيروقراطي على أساس من المعرفة الموضوعية، بها تجعل التنظيم العقلاني رشيد. نشاطات التنظيم البيروقراطي ووظائفه ذات طابع رسمي. في وجود تقسيم العمل موضح ومحدّد وتخصص دقيق، يعتمد على التسلسل الرئاسي للسلطة. قصد توفر قواعد ولوائح تحكم وتنظم قرارات الفرد وأماله. مع التنسيق بين نشاطات أعضاء التنظيم الواحد. يتميز باستمرار أداء النشاطات وتغير الأفراد. بالإضافة الى الموضوعية في التعامل مع زملاء العمل والعملاء.

يتم التوظيف وفق معايير موضوعية (الشهادات العلمية، الامتحانات) دون الأخذ بالاعتبارات قرابة وشخصية، الفصل التعسفي، في وجود الراتب منتظم ومستمر الى التقاعد وبعده. يتم التقدم الوظيفي للعاملين في التنظيم على أقدمية."[1]

بالأخير نجد أن البيروقراطية هي نتيجة ظهور دولة حديثة، كهيئة المؤسسة على سلطة قانونية وهي عقلانية وموضوعية وفق تحليل فيبر، وضمنيا يفهم أن الدولة حديثة وأجهزتها بيروقراطية هي كذلك عقلانية موضوعية ذات طابع عام و مختلف عن التقليدي والروحي.

نستنتج أن مفهوم المؤسسة في التنظيمات التقليدية كالقبيلة كانت تقوم على سلطة مصدرها التقاليد والعادات والأعراف. و هي غير مكتوبة تتم بشكل غير رسمي كذلك.

---

[1] مرجع نفسه، ص130

بينما مفهوم المؤسسات الاجتماعية في التنظيمات الحديثة تتكون من النسق الاجتماعي مؤكدا فيبر عن المعنى للفعل الاجتماعي هذا المعنى الذاتي الذي يطبع على سلوكيات الأفراد هذه المعاني (الظاهرة او المستترة) وهو يكون حسب الغرض والهدف الذي يسعى إليه الفاعل الاجتماعي لتحقيقه.

أين أصبحت تقوم على السلطة القانونية مصدرها القوانين والتشريعات وهي رسمية مكتوبة وهذا قصد عقلنة العلاقات التي تتجسد في المساوات بين الأشخاص في الحقوق والواجبات في المفهوم القانوني بين أفراد المؤسسات. ذكر **"روثلز برجر" F. Rothlisberger** و**"ديكسون" W. Dichson** أن التنظيم الرسمي هو التنظيم المكتوب على الورق، أي العلاقات المنطقية التي تحددها القوانين والسياسة المعمول بها داخل التنظيم."[1]

نستخلص أن دراسة علم اجتماع المؤسسات وفق ما تطرق له **فيبر** ينعكس هذا في أن المؤسسة الاجتماعية هي نشاط انساني يقوم على الفعل الاجتماعي داخل المؤسسة ناتج عن معنى ذاتي للفاعلين، نابع من أفعال عقلية وذاتية للفاعلين تظهر في سلوكياتهم بالنسق الاجتماعي لتحقيق غرض معين، في وجود الأخلاق والسلطة التي تستمد من مصادر منها التقاليد والكاريزمية الملهمة لشخص ملهم وعارف لأمور مجتمعه.

كما أن المؤسسة في التنظيمات الحديثة أسقطت المصادر السابقة للسلطة في تحديد الأنظمة الاجتماعية الحديثة، لتتربع على عقلنة الأجهزة بالتنظيمات الحديثة المشكلة للدولة الحديثة القائمة على سلطة نابعة من قوة القوانين والتشريعات التي وضعتها لتنظيم مؤسساتها من خلال تفاعل الفاعلين فيما بينهم أثناء عملية التفاعل الاجتماعي من خلال تبادل العلاقات الاجتماعية وفق الدور مع الأخذ في الاعتبار لتسلسل الهرمي للسلطة وهذا في تشكيل علاقات اجتماعية منتظمة تربطهم العقلانية والموضوعية بعيدا عن الذاتية.

---

[1] طلعت إبراهيم لطفي، **علم اجتماع تنظيم**، نفس المرجع السابق، ص43.